

## حول صفقة طائرات الشحن للنقل الإستراتيجي الطريجي: «المال العام» تشكر وزير الدفاع على الشفافية والتعاون وتزويد اللجنة بالوثائق والمستندات



د. عبدالله الطريجي

كشف رئيس لجنة حماية الأموال العامة النائب د.عبدالله الطريجي أن وزارة الدفاع لم تبرم عقد صفقة طائرات الشحن للنقل الإستراتيجي، لافتا إلى أن هذه الصفقة أثرت في العام 2011 وكانت مدرجة في لجنة حماية الأموال العامة خلال ذلك المجلس.

وقال د.الطريجي في تصريح صحافي أن لجنة حماية الأموال العامة عقدت اجتماعا فرعا لها أسس بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح وعدد من المسؤولين في الوزارة وممثلين عن ديوان المحاسبة المسؤولين عن ملف التحقيق، وقد اتضح أنه كانت هناك مراسلات بين وزارة الدفاع والشركة والوكيل في الكويت، وفي النهاية رأت وزارة الدفاع عدم الاستمرار في هذه الصفقة، وأن وزارة الدفاع ليست بحاجة إلى هذا النوع من الطائرات خاصة أن مبلغ الصفقة كان 450 مليون دولار.

ونكر أن ممثل ديوان المحاسبة أكد أنه تلقى

كتابا رسميا من وزارة الدفاع يؤكد عدم الاستمرار في هذه الصفقة، واللجنة بدورها قدمت الشكر إلى الوزير على الشفافية في تزويد اللجنة بالوثائق والمستندات التي تفيد اللجنة في كتابته تقريرها، وتم الاتفاق على إرسال تقرير يتضمن بعض المستندات التي اطلعت عليها اللجنة تمهيدا لرفعه إلى مجلس الأمة.

وأضاف د.الطريجي: كما ناقشت اللجنة التحقيق في موضوع الحيازات الزراعية وما شابه من حصول بعض المواطنين وبعض الشركات التجارية على حيازات زراعية بناء على رخص تجارية مزورة، لافتا إلى أنه تبين عدم وصول أغلب الوثائق والمستندات التي طلبتها اللجنة، مما يعني استمرار المماطلة وعدم التعاون من قبل المسؤولين في الهيئة العامة للزراعة. وتابع: اعتبرت اللجنة أن الاستمرار في المماطلة وعدم تزويدها بالمستندات المطلوبة يعزى بداية تازيم مع اللجنة ومع مجلس الأمة في عدم التعاون، خاصة أننا مقبلون على بداية دور

انعقاد جديد، موضحا أن المجلس منح اللجنة وقتا لتقديم دورها في بداية دور الانعقاد المقبل في شهر أكتوبر، لذلك رفعا عددا من التوصيات وسيتم مخاطبة سمو رئيس مجلس الوزراء لتزويدها بأخر المستندات، خاصة أن سموه أبلغ الوزراء المختصين بهذا الملف بالتعاون التام مع لجنة حماية الأموال العامة.

وقال: خلال اجتماع اللجنة السابق حضر نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ووزير الأشغال العامة د.علي خلال الاجتماع أن هناك تعليمات من سمو رئيس مجلس الوزراء للتعاون مع لجنة حماية الأموال العامة، بتزويدها بجميع الوثائق، لذلك وبعد مرور هذه الأيام وتعمتت المسؤولين في الهيئة العامة للزراعة رأت سمو رئيس مجلس الوزراء بإيقاف عدد من المسؤولين في الهيئة عن العمل، خاصة أن بعض هؤلاء المسؤولين تدور حولهم الشبهات، واتضح

### سنخاطب رئيس الحكومة حول عدم تعاون بعض المسؤولين في قضية الحيازات الزراعية



مرزوق الغانم

## الغانم يعزي نظيره الإيطاليين بضحايا الزلزال المدمر

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيتين إلى رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي بييترو غراسو ورئيسة مجلس النواب لورا بولدرييني أعرب فيهما عن خالص الغراء وصادق المواساة بضحايا الزلزال المدمر الذي ضرب وسط إيطاليا. وأكد الغانم في برقيته التضامن الكامل مع الشعب الإيطالي الصديق، متمنيا لإيطاليا سرعة تجاوز التدايعات الإنسانية الناجمة عن تلك الكارثة الطبيعية. كما بعث الرئيس الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس البرلمان في جمهورية أوكرانيا أندريا باروبي وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

## الزلزلة يطالب رئيس الوزراء بالتدخل لحل أزمة العلاج بالخارج

الأطباء الذين هم دون المستوى وسوف يكون لنا موقف من كل ما وصلنا من معلومات وأدلة من المواطنين، مما يشير إلى سوء استفار ميزانية الوزارة.

أكد رئيس لجنة الأولويات د.يوسف الزلزلة ضرورة أن تراعى الحكومة حقوق المرضى في العلاج وإذا كانت عاجزة خلال سنوات طويلة عن توفير أنواع من العلاج في الداخل، كما عجزت عن بناء مستشفيات عالمية مثل بعض الدول المجاورة، فعليها أن توفر العلاج للمواطن أينما كان ولا تنتقص من حقه في العلاج نظرا لسياسة التشكيك أو لأي سبب. وأضاف الزلزلة أن قرار الحكومة باستدعاء المرضى الذين يعالجون في الخارج غامض، قائلا: ليس هناك وضوح في موقف الحكومة تجاه الطلب من مرضى العلاج بالخارج الرجوع للكويت والكثير منهم إما بانتظار العمليات الجراحية، أو أنهم انتهوا عملياتهم الجراحية وهم مازالوا تحت ملاحظة



د.يوسف الزلزلة

المستشفيات في الداخل بسبب الإهمال والتعاقد مع شركات غير مؤهلة للتقديم بديل شكوى الزوار من الكثير من الملاحظات ناهيك عن الاستعانة ببعض

## أعلن تقديمه اقتراحا بقانون لتعديل قانون الرسوم مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات الصالح: لا يجوز للحكومة رفع أسعار المشتقات النفطية إلا بقانون صادر من مجلس الأمة

من هذه الدعوم؟ حتما لا، بمعنى أن الدعومات تحتاج إلى إعادة جدولة وترشيد بحيث يحصل على الدعومات من يستحقها وليس من يستفيد منها في أمور أخرى. وطالب الصالح الحكومة بمنح كل مواطن مبلغ مال مجزيا في حال طبقت زيادة أسعار البنزين ولم يسعفنا الوقت لتعديل القانون بالزام الحكومة بالرجوع للمجلس قبل زيادة أسعار المشتقات النفطية.

المواطنون. وأكد الصالح أن المعالجات والبدائل الحكومية التي تطرح بخصوص زيادة أسعار البنزين ليست ذات جدوى خصوصا الكوبونات لأنها من الصعب السيطرة عليها وربما يتم التلاعب فيها، لافتا إلى أن هناك نحو 5 مليارات تدفع سنويا للدعوم و4 مليارات تحديدا تدفع للكهرباء والبنزين والتموين، والسؤال: هل جميع الكويتيين استفادوا

صحافي أن الحكومة لا يمكنها زيادة أسعار الكهرباء والماء إلا بالرجوع إلى المجلس ولكن لا حسب عليها في زيادة أسعار البنزين، الأمر الذي دفعني إلى تقديم اقتراح بقانون يلزم الحكومة بعدم زيادة أسعار البنزين إلا عند العودة إلى مجلس الأمة، مبينا أن ما يتم تداوله من أن دول الخليج رفعت أسعار البنزين فهو أمر غير دقيق لأن المعالجة في دول الخليج كانت فورية وتم تعويض



خليل الصالح

أعلن النائب خليل الصالح عن تقديمه اقتراحا بقانون لتعديل المادة الثانية من أحكام المرسوم بقانون 1995/79 بشأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة، موضحا أن التعديل ينص على أنه لا يجوز للحكومة أن تيسار برفع أسعار المشتقات النفطية مثل البنزين إلا بقانون يصدر من مجلس الأمة.

وقال الصالح في مؤتمر

## بالرغم من صدور الحكم لمعلمة واحدة فقط عاشور: ما أسباب طلب «التربية» مبلغ 47 مليون دينار لبدل سكن المعلمات الوافدات؟

وإذا كانت الإجابة بـ«لا»، لماذا لم يصدر نفي من الوزارة حول هذا الخبر؟  
2- يرجى تزويدي بنسخة من الحكم القضائي الصادر للمعلمة الوافدة بمساواتها مع المعلمين ليصبح بدل السكن لها 150 دينارا بدلا من 60 دينارا.  
3- إذا كانت الوزارة متوجهة لصرف البدل لجميع المعلمات الوافدات فلماذا لا يشمل الصرف للمعلمات الكويتيات؟

لماذا لا يشمل صرف بدل السكن المعلمات الكويتيات؟  
1- ما مدى صحة الخبر المنشور بوسائل التواصل الاجتماعي حول طلب الوزارة هذا المبلغ؟ إذا كانت الإجابة بـ«نعم» يرجى تزويدي بالأساس القانوني لطلب هذا المبلغ لأن الحكم القضائي الصادر هو خاص لمعلمة واحدة وليس الكل،



صالح عاشور

تقدم النائب صالح أحمد عاشور بسؤال لوزير التربية والتعليم العالي د.بدر العيسى نصه الآتي: نشرت مواقع التواصل الاجتماعي خبرا مفاده بأن وزارة التربية طلبت من وزارة المالية 47 مليون دينار لصرف بدل سكن للمعلمات الوافدات، وذلك تنفيذ للقرار الذي أصدره ديوان الخدمة المدنية مؤخرا استنادا إلى حكم قضائي بمساواة المعلمات

## مطيع: قرار «التجارة» تحرير الأسعار يضر المواطنين ويستنزف جيوبهم

الحالية، حفظ الله الكويت ووفق الجميع لما فيه صلاح البلاد والعباد.

تنتهز أي فرصة ليقروا رفع أسعار السلع والخدمات والنهاية يقع المواطن البسيط ضحية مثل هذه القرارات غير المدروسة. وختتم النائب د.أحمد مطيع العازمي أنه يؤكد على مطالبة وزير التجارة بمراجعة هذا القرار والعودة للقرار السابق الذي أشاد به الجميع والذي يمكن أن يساعد المواطنين ولو قليلا على تحمل أعباء المعيشة وتكاليف الحياة في ظل مستوى دخل للفرد الكويتي لا يتواءم ومتطلبات الحياة المتنوعة والمتزايدة، مؤكدا أن التراجع عن ذلك القرار الخاطيء بات أمرا ملحا وخاصة أن المواطنين يعانون معاناة شديدة جراء التلاعب بالأسعار دونما رحمة أو مراعاة للأوضاع الاقتصادية



د.أحمد مطيع

## الحريجي لتكثيف التواجد الأمني في الجهراء



سعود الحريجي

طالب النائب الحريجي الأجهزة الأمنية بتكثيف تواجدها في مناطق محافظة الجهراء في ظل تكرار عدد من الحوادث الأمنية التي قد تعطي انطباعا سلبيا عن الوضع الأمني بالمحافظة. وأوضح الحريجي أن الجهراء شهدت حوادث أمنية تستوجب تعاطيا أمنيا يرفي إلى مستواها مشيرا إلى أنه من غير المقبول السكوت عن هذا الأمر لاسيما بعد واقعة التعدي على رجال الأمن. وأضاف «أن الدور الذي يلعبه نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية

## الجيران: اختلاسات المكتب الصحي بواشنطن ليست آخر محطات قطار الفساد

سمة المكاتب الصحية في الخارج.

قال النائب د.عبدالرحمن الجيران: لا يمكن أن يتصور إنسان عاقل أن يبلغ بمسؤول يمثل الكويت في الخارج أن يمتحن القانون ويضلل الإجراءات من أجل البقاء ليقتات على صحة المواطن الذي ينازع الموت وسط ذهول المراقفين، مشيرا إلى أن اختلاسات المكتب الصحي في واشنطن ليست آخر محطات الفساد. ودعا الجيران في تصريح صحافي وزير الصحة إلى تشديد العقوبة بعد ثبوت تزوير والاختلاس والتحويل والتعدي على المال العام وتعويض المتضررين والمطلبة



د.عبدالرحمن الجيران

لجيب المواطن وخصوصا أصحاب الطبقة المتوسطة وهناك استهداف لهذه الطبقة، داعيا الحكومة إلى إيجاد حلول منطقية وعدم المساس بالحقوق التي كفلها الدستور للمواطن لاسيما الرعاية السكنية التي اعتبرها المجلس الحالي أولوية القصوى. من جانبه، انتقد النائب فارس العتيبي توجه المؤسسة العامة للرعاية السكنية لتعديل القرار رقم 131 لسنة 2001 بشأن تحديد القسط الشهري للبيوت الحكومية والمتعلق بمضاعفة القسط من 60 دينارا إلى 120 دينارا، واصفا هذا التعديل بالمرهق



فارس العتيبي



د.مسنور الظفيري

أعلن النائب د.منصور الظفيري رفضه القاطع لأي زيادة على الأقساط الشهرية للبيوت الحكومية، مشددا على رفض الدراسة التي تتكف عليها المؤسسة العامة للرعاية السكنية والرامية إلى مضاعفة الأقساط الشهرية للبيوت الحكومية، لتكون بواقع 120 دينارا كحد أعلى بدلا من 60 دينارا خلال السنة الحالية. وقال الظفيري في تصريح صحافي إن الإقدام على مثل هذه الخطوة لن يكون في صالح المواطنين وسيقل كاهلهم ويزيد من أعبائهم المعيشية، مؤكدا أن معالجة أي عجز مالي إن وجد يجب أن يكون بعيدا